● أخبار قصيرة

نائب أوكراني: نُعِدُّ بيان خيانة ضد زيلينسكي

وفقًا لتقارير إعلامية، أعلن نائب البرلمان الأوكراني ألكسندر دوبينسكي أنه سيقدم بيانًا حول "جريمة الخيانة العظمى" التي ارتكبها الرئيس فلاديمير زيلينسكي وكبار مسؤولي مكتبه.
وقال دوبينسكي "نعدُّ بيان خيانة ضد زيلينسكي ويرماك وتاتاروف"، مشيرًا إلى رئيس مكتب زيلينسكي أندريه يرماك ونائبه أوليغ تاتاروف.
وكان دوبينسكي دعا سابقًا زيلينسكي للاستقالة، حيث قال إن البلاد تحتاج إلى وقف الصراع وإجراء انتخابات جديدة، وهو أمر مستحيل مع القيادة السياسية الحالية.
وذكر دوبينسكي أن زيلينسكي ويرماك سيعرقلان أي جهود لإنهاء الصراع في أوكرانيا.

أفغانستان تنفي فرض قيود على الأنشطة الإعلامية

ذكرت وسائل إعلامية نقلاً عن وزارة الإعلام والثقافة الأفغانية أنها نفت التقارير حول إغلاق بعض وسائل الإعلام في عدة محافظات، وأكدت أنه "لم يتم فرض أي قيود على الأنشطة الإعلامية".
و صرح نائب وزير الإعلام ضياء الحق حق كمال خلال زيارته إلى محافظة بلخ:"نسمع تقارير دعائية تفيد بإصدار أمر بإغلاق وسائل الإعلام. الحمد لله لا يوجد مثل هذا الأمر... قد يكون لدى بعض الجهات الحكومية بعض الاعتبارات الأكاديمية والدينية في هذا الصدد بناء على المبادئ التي وضعتها وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".
كما وعد نائب الوزير ببذل جهود قريبا لجعل قانون الإعلام في متناول الجميع.

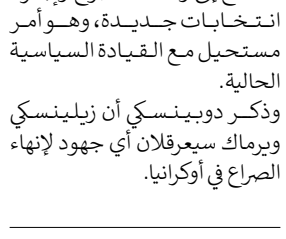

الرئيس المجري: لسنا في عزلة سياسية

نفى رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان ان بلاده تعاني عزلة سياسية داخل الاتحاد الأوروبي، و صرح أوربان في مؤتمر صحفي إنه إذا كان لدى دولة رأي مختلف عن باقي الأعضاء الـ٢٦ في الاتحاد الأوروبي، فهذا لا يعني عزلة، بل هو نقاش في إطار الديمقراطية.
وأوضح أوربان أنه إذا كانت المجر معزولة حقًا، لما تمكنت من إجراء محادثات مع حلفائها، والتي لا تزال مستمرة على الرغم من الخلافات. وأشار إلى أن هذا الأمر ينطبق أيضًا على ملف الهجرة، حيث لا تزال هناك تناقضات حادة بين المجر وقيادة الاتحاد الأوروبي.
ختاماً، نفى أوربان بشكل قاطع ما تردد عن عزل المجر سياسياً داخل الاتحاد الأوروبي بسبب موقفها الخاص من قضية أوكرانيا.

بعد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة

مخاوف في أوروبا مع عودة ترامب

الوفاق

في ظل التطورات السياسية المتسارعة على الساحة الأمريكية وما تحمله من تداعيات على العلاقات الدولية، يبرز القلق الأوروبي مع عودة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. وتتصدر المخاوف الاقتصادية قائمة الهواجس الأوروبية، حيث يتوجس صناع القرار والخبراء الاقتصاديون من تبعات السياسات الحمائية المحتملة على العلاقات التجارية عبر الأطلسي.

توترات محتملة

كتب موقع الإذاعة الألمانية مقالاً عن تداعيات إعادة انتخاب دونالد ترامب في أمريكا على العلاقات عبر الأطلسي، خاصة في المجال الاقتصادي، حيث ذكر أن فوز ترامب مجدداً في الانتخابات قد يضع العلاقات الاقتصادية بين جانبي المحيط الأطلسي تحت الضغط. فسياسته التجارية الحمائية المحتملة والرسوم العقابية قد تخلق عوائق جديدة في أوروبا، خاصة للاقتصاد الألماني القوي في مجال التصدير.
وأضاف المقال أن رئاسة ترامب الثانية قد يكون لها تأثيرات عميقة على العلاقات الاقتصادية عبر الأطلسي. وبالنسبة للإتحاد الأوروبي، قد يعني ذلك فترة من عدم اليقين والتوترات المحتملة في التجارة مع الولايات المتحدة.
وكانت الولايات المتحدة أهم شريك تجاري لألمانيا التي تعد أكبر اقتصاد أوروبي في النصف الأول من عام ٢٠٢٤. ويلعب السوق الأمريكي دوراً رئيسياً في الاقتصاد الأوروبي ككل، خاصة في القطاعات كثيفة التصدير مثل صناعة السيارات والهندسة الميكانيكية والصناعات الدوائية. لكن فوز ترامب قد يعني سياسة حمائية تحمل مخاطر كبيرة للشركات الأوروبية.
ومن أكبر المخاوف للاقتصاد الأوروبي خطط ترامب لتقويض النظام التجاري العالمي القائم. وتثير الإجراءات الجمركية المعلنة قلقاً خاصاً. فقد اقترح ترامب في الأشهر الأخيرة فرض تعريفات جمركية عامة على الواردات بنسبة ١٠٪ أو حتى ٢٠٪.
وقالت أولريكه مالمندير، الاقتصادية الغربية: "التعريفات هي الكلمة المفضلة لترامب لأنه أدرك مدى إمكانية استخدامها لممارسة السلطة على الدول الأخرى أو معاقبتها إذا لم يعجبه شيء ما".
وقال مايكل هوتر، رئيس معهد الاقتصاد الألماني: إن ترامب أعلن أيضاً أنه سيفرض تعريفات جمركية مرتفعة تصل إلى ٦٠٪ خصيصاً على المنتجات الصينية. وقد يؤدي هذا إلى آثار غير مباشرة على السوق الأوروبي. وأضاف أنه في هذه الحالة، ستركز الصين أكثر على الأسواق الأخرى وستصبح أوروبا أكثر جاذبية للصين. وهذا يعني منافسة أشد في السوق المحلية للشركات الأوروبية والألمانية، حيث ستحاول الصين تعويض خسائرها في الولايات المتحدة من خلال زيادة صادراتها إلى أوروبا.

جرس الإنذار لأوروبا

وكتبت صحيفة شتوتغارتر ناخريشتن الألمانية أنه في صباح اليوم التالي للانتخابات الأمريكية، قيل في بروكسل إن على أوروبا أن تؤدي واجباتها. وأضافت أن انتخاب ترامب هو جرس إنذار آخر يتردد صداه كثيراً هذه الأيام.
واعترفت الصحيفة بأن أوروبا سمعت جرس الإنذار الأول بعد انتخابات الجمهوريين عام ٢٠١٦، لكنها للأسف لم تفعل سوى القليل للاستقلال عن واشنطن.
وأظهرت الحرب في أوكرانيا أن الدول الغربية غير قادرة حتى على الدفاع عن نفسها ضد الهجوم العسكري دون الولايات المتحدة.
وأكد سيرجي لاغودينسكي، نائب حزب الخضر في البرلمان الأوروبي، يوم الأربعاء أن على الاتحاد الأوروبي الآن السعي لتقديم ضمانات أمنية لأوكرانيا.
وطرح دينيس رادكه، نائب الحزب الديمقراطي المسيحي، نقطة جوهرية في هذا النقاش، حيث كتب على منصة "X" (تويتر سابقاً): "ما هو أسوأ من فوز ترامب هو انتصار الترامبية". وأعرب عن قلقه العميق من إمكانية الفوز في الانتخابات من خلال الكذب والتحريض وإنكار العلم. وأضاف أن هذا تحذير لأنه يظهر أن الشعبويين في أوروبا يستخدمون أيضاً هذه الأدوات للفوز في الانتخابات.
وكتبت صحيفة "تاغس شاو" الألمانية أن فوز ترامب الأول في انتخابات نوفمبر ٢٠١٦ أحدث صدمة في بروكسل ومعظم دول الاتحاد الأوروبي. وقد تم وصف ذلك آنذاك بأنه "حادث صناعي" في تاريخ الولايات المتحدة، مما عزز فكرة أن الاتحاد الأوروبي غير مرن وبيروقراطي وغير مستعد بما يكفي للتوتر في العلاقات عبر الأطلسي.
ولا يريد قادة الاتحاد الأوروبي تكرار هذا "الخطأ" هذه المرة. فقد أنشأت فون دير لاين "فريق عمل ترامب" قبل أشهر. وكان هدفه الرئيسي منع تفكك الاتحاد الأوروبي من قبل ترامب، وكذلك التمكن من اتخاذ إجراءات مضادة سريعة إذا تجرأ ترامب على بدء حرب تجارية مع الاتحاد الأوروبي في مواجهة العجز التجاري الهائل.
ويُقال الآن في أوساط الاتحاد الأوروبي إن ترامب يفهم لغة القوة أكثر من أي شيء آخر.
وهكذا يبدو أن الاتحاد الأوروبي يستعد هذه المرة بشكل أكثر جدية مع عودة ترامب إلى السلطة، متسلحاً بالدروس المستفادة من ولايته الأولى. لكن التحدي الأكبر يكمن في قدرة أوروبا على تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة من جهة، وبناء استقلالية أكبر في قراراتها الاقتصادية والأمنية من جهة أخرى. ويبقى السؤال المطروح: هل ستنجح أوروبا هذه المرة في التعامل مع "الظاهرة الترامبية" بشكل أكثر فاعلية، أم أن التحديات الاقتصادية والجيوسياسية ستفرض عليها واقعاً أكثر تعقيداً؟

من أكبر المخاوف للإقتصاد الأوروبي خطط ترامب لتقويض النظام التجاري العالمي القائم

ألمانيا.. أزمة سياسية واقتصادية

أفادت وسائل الإعلام مؤخراً عن انتهاء عمل الحكومة الائتلافية الألمانية المعروفة باسم "إشارة المرور"، والمكونة من الأحزاب الاشتراكي الديمقراطي والخضر والديمقراطي الحر، وذلك بسبب عدم التوافق في النزاعات المتعلقة بالميزانية.
ونتيجة لتصاعد هذه النزاعات، قام أولاف شولتز، المستشار الألماني من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بإقالة كريستيان ليندنر وزير المالية من منصبه، مما أدى إلى نهاية هذا الائتلاف الثلاثي في ألمانيا.
وكان ائتلاف "إشارة المرور" في ألمانيا معرضاً للخطر منذ أشهر. وأخيراً، انتهى أول ائتلاف بين الاشتراكيين الديمقراطيين والخضر والحزب الديمقراطي الحر على المستوى الفيدرالي قبل موعده بعد ثلاث سنوات من الحكم. ووفقاً لوسائل الإعلام، كان ليندنر قد اقترح إجراء انتخابات جديدة قبل ذلك، لكن المستشار رفض هذا الاقتراح.
وبعد انتهاء عمل هذا الائتلاف الثلاثي، أعلن حزب الخضر في البداية أنه يريد البقاء كجزء من حكومة أقلية مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وقال فولفغانغ كوبيكي، السياسي البارز في الحزب الديمقراطي الحر، لصحيفة تاغس شبيغل: "لا يجب أن نخاف من الحزب الاشتراكي الديمقراطي والخضر اللذين يملكان معاً ٢٥٪ من الأصوات. إنها مفارقة حقيقية" وعارض روبرت هابيك، نائب المستشار الألماني (من حزب الخضر)، مقترح ليندنر وقال في كلمة أمام مبنى المستشارية إن خطته لم تكن قادرة على سد فجوة الميزانية. وأضاف هابيك: "لم يكن الحزب الديمقراطي الحر مستعداً للسير في هذه المسارات". ووصف في الوقت نفسه إقالة ليندنر بأنها منطقية ولكنها غير ضرورية.
كما حمّل الحزب الاشتراكي الديمقراطي ليندنر مسؤولية فشل ائتلاف إشارة المرور، واتهم رالف موتزينيتش، زعيم كتلة الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ليندنر بارتكاب انتهاك خطير للثقة وإهمال فادح من خلال تقديم طلب لإجراء انتخابات جديدة إلى وسائل الإعلام. وأضاف: "لم يكن أمام شولتز خيار سوى إقالة ليندنر".

وفي هذه الظروف، طالبت المعارضة في اتحاد الأحزاب المسيحية المتحدة بإجراء انتخابات جديدة في يناير.
ومنذ يوم الاثنين الفائت، اجتمع أولاف شولتز المستشار الألماني، وروبرت هابيك نائب المستشار، وكريستيان ليندنر وزير المالية عدة مرات في مكتب المستشار لحل قضايا مثل الميزانية والسياسة الاقتصادية. وعُقد اجتماعان مؤخراً في هذا الصدد لكنهما لم يسفرا عن نتيجة.
ووفقاً للقرارات المتخذة، من المقرر إجراء انتخابات جديدة في شهر مارس.
وقام شولتز ليلة أمس الاول بتصفية حساباته مع ليندنر بطريقة غير مسبوقة تقريباً، معلناً أنه لا يوجد أساس للثقة لمزيد من التعاون. وقدم مقترحات لتعزيز الاقتصاد وميزانية ٢٠٢٥. ورفض ليندنر هذه المقترحات. وقال المستشار الألماني مخاطباً ليندنر: "إنه يتصرف بشكل غير مسؤول، ويتابع أهدافاً أنانية، ولا يفكر إلا في عملاء الحزب الديمقراطي الحر".
ويريد شولتز الآن وفي هذه الظروف سن قوانين مهمة لا يمكن تأجيلها للتصويت عليها في البوندستاغ قبل نهاية العام. كما سيسعى إلى إجراء محادثات مع فريدريش ميرز، زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي.
وفي ١٥ يناير، يعتزم شولتز طلب التصويت بالثقة من البوندستاغ - مع توقع أن البرلمان لن يمنحه ثقته، وبالتالي لن يحصل على الأغلبية. في هذه الحالة، يمكن للمستشار أن يطلب من الرئيس الفيدرالي الألماني حل البوندستاغ. وقال شولتز إن البرلمان يمكنه فتح الطريق لانتخابات مبكرة ويمكن إجراء هذا التصويت في موعد أقصاه نهاية شهر مارس.
والسؤال الكبير الآن هو ما سيحدث للميزانية الفيدرالية لعام ٢٠٢٥. لم تعد هناك أغلبية ائتلاف إشارة المرور لهذا الغرض. وإذا لم يتم إقرار ميزانية، سيتم تطبيق ما يسمى بالميزانية المؤقتة من يناير. عندها سيكون من الممكن فقط إنفاق النفقات اللازمة للحفاظ على الإدارة والوفاء بالالتزامات القانونية.